

الفصل الثانى

إثبات التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني

تمهيد وتقسيم

لما كانت المعاملات عبر تقنيات الاتصال الإلكترونية تتم بشكل غير مادي، وفي ظل غياب تلك الدعامة الورقية وهو الأمر الذى دعا إلى قيام العديد من الدراسات والأبحاث التى تحاول جاهدة بحث هذا النوع الجديد من الكتابة التى لم تعد تساوى ورقاً كما هو معهود ومسلم به، وقد بدأ هذا النوع الجديد من الكتابة بغرض نفسه بقوة فى ظل ازدهار التجارة الإلكترونية، وانتشار استخدام تقنيات الاتصال الحديثة فى التفاوض بشأن العقود الإلكترونية، وإبرامها وإثباتها وتنفيذها.

ونعرض للتنظيم القانونى للبيئة الإلكترونية فى المبحث الأولو نعرض فى المبحث الثانى لحجية المحررات الإلكترونية فى الإثبات .

المبحث الأول

التنظيم القانوني للبيئة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

لقد عرف الواقع العملي المخطوط منذ القدم سواء لتثبيت التصرفات ، أو لتوثيقها، الا حق بدأ الإنسان يستخدمها في الإثبات، وللوقوف على تعريف الإثبات وأهميته سوف يقسم هذا المبحث إلى مطلبين مستقلين:

نعرض في الاول منها التعريف بالكتابة ، و الكتابة الإلكترونية ونعرض في الثاني التوثيق للكتابة الإلكترونية .

المطلب الأول

التعريف بالكتابة والكتابة الإلكترونية

من خلال هذا المطلب سوف نعرض للكتابة الإلكترونية من خلال تعريفها ولزوم توثيقها.

التعريف بالكتابة والكتابة الإلكترونية

الكتابة لغة ^(١) مشتقة من الفعل الثلاثى كتب بمعنى خط، فيقال كتب الشئ أى خطه ^(٢) والكتاب ما كتب فيه، والكتابة هى ما يخطه الإنسان ليثبت به أمراً له ، أو عليه ^(٣).

وقد ورد فى المشروع التمهيدي للقانون المدنى أن : لفظ الكتابة ينصرف إلى أوسع معانية ، فهو يشمل كل ما يحرر دون اشتراط شكل ما ، أو وجود توقيع ، ولذلك استعمل النص عبارة كل كتابة ، وقد تكون الكتابة سنداً ، أو مذكرة شخصية ، أو مجرد علاقة ترمز للاسم ، أو توقيعاً ، أو غير ذلك ^(٤).

-
- 1 - كانت الكتابة لا تتخذ شكل الحروف الهجائية ، بل كانت كتابة تصويرية أو رمزية ، حيث كان كل رسم أو صورة يدل على ألفاظ متقنه فى النطق ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية د/صوفى أبو طالب ١٩٨٨ ص ١٢. وما بعدها .
 - 2 - المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ١٩٩١ ص ٥٢٦ .
 - 3 - لسان العرب لأبن منظور ج ٥ ص ٣٦٩ ، ٣٧ .
 - 4 - راجع مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٣ ص ٤،٧ .

وعلى ذلك يمكن تعريف الكتابة بأنها مجموعة الرموز المرئية التي تعبر عن القول ، أو الفكر^(١) ويمكن أن تتم الكتابة بأية وسيلة سواء بقلم رصاص ، أو حبر ، وبأية لغة محلية ، أو أجنبية ، أو حتى بالرموز المختصرة ما دامت مفهومة من الطرفين ، أو بمعنى آخر متعارف عليها منهما ، وبخاصة من الموقع على الورقة. بل إنه لا يشترط أن تكون الكتابة بخط من تشهد عليه الورقة ، فقد تكون هذه الأخيرة بخط غيره ، ولو كان هذا الأخير هو من يتمسك بالورقة.

وليس هناك في اللغة ، أو القانون ما يستلزم أن تكون الكتابة على الورق فقط ، بل من الجائز أن تكون على الورق ، أو الخشب أو الحجر ، أو الجلد ، أو أى شكل آخر ، ونخلص من ذلك إلى عدم وجود ارتباط بين فكرة الكتابة والورق ، فلا يشترط أن تكون الكتابة على ورق بالمفهوم التقليدي وهو ما يفتح الباب لقبول كل الدعامات أيا كانت المادة المصنوعة منها في الإثبات.

إن ظهور الكتابة الإلكترونية حديثة العهد نسبياً ، حيث أخذت الحوسبة بعيداً على اللغة المقروءة هذه الكتابة ذات الطابع الخاص ، وأوجبت على كل منا الإلمام بها وبأوصافها وهو ما يستلزم التعرف على الكتابة الإلكترونية وأهم الخصائص المميزة لها

1 - د / أسامة أحمد شوقي المليجي “ استخدام مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة وأثره على قواعد الإثبات المدنى – دار النهضة العربية طبعة ٤٠٢٠ ص ٧٩ .

والشروط الواجب توافرها في هذه الكتابة فالمستقر عليه هو أن الكتابة هي ما يدون على أوراق ، أو محررات مادية ترجح وجود تصرف قانوني معين.

فإذا ما تضمن المحرر كتابة تثبت ما تم الاتفاق عليه، فلا يشترط بعد ذلك شكلاً خاصاً لصياغتها ، أو طريقة تدوينها، فقد تكون الكتابة خطية، سواء كانت بخط موقعها أم بخط غيره، وقد تكون مطبوعة بأي وسيلة من وسائل الطباعة، ويستوى في ذلك أن تكون بالحبر السائل ، أو الجاف ، أو بالقلم الرصاص ، أو غيرها ، أو بأي لغة. بل يجوز أن تكون الكتابة برموز خاصة طالما كان الطرفان يحتفظان بمفاتيح خاصة لهذه الرموز معتمدة منها^(١).

ولا يشترط في الكتابة أن يكون لها شكل خاص في صياغتها ، أو طريقة تدوينها، ويستوى أن تكون على دعامة من الورق ، أو دعامة غير مادية كذاكرة أجهزة الحاسوب وغيرها من الأنظمة المعلوماتية ، أو طباعة ، أو أن تكون منقولة عبر وسيط الكتروني كالتلكس ، أو الفاكس.

والكتابة الإلكترونية هي مسألة جديدة تناولها المشرع المصري في قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٤٠٠٢، وقد عرفت المادة ١ / أ منه المقصود والكتابة الإلكترونية بأنها: كل حروف ، أو أرقام ، أو رموز ، أو أى علامات أخرى تثبت على دعامة الكترونية ، أو رقمية، أو ضوئية ، أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطى دلالة قابلة للإدراك.

1 - د / سليمان مرقس (المرجع السابق) ص ١٩٢ .

ووفقاً لنص المادة ١٥ من ذات القانون فإن "الكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحركات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

كما تناول المشرع الفرنسي الكتابة الإلكترونية في المادة (١٣١٦) من القانون المدني الجديد رقم ٢... - ٢٣. والصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ٢... والتي تنص على أن: "الإثبات الخطي، أو الإثبات بالكتابة ينتج من كل تدوين للحروف، أو العلامات، أو الأرقام، أو أى رموز، أو إشارات ذات دلالة تعبيرية مفهومة وواضحة، أياً ما كانت دعامتها، أو وسيلة نقلها^(١)". (١)

ونصت المادة ١٣١٦-١ من القانون ذاته على أن "الكتابة تحت شكل الكتروني تكون لها القوة نفسها في الإثبات الممنوحة لكتابة على دعامة ورقية، شريطة أن يكون في الإمكان تحديد هوية للشخص الذي أصدرها، وأن يكون تدوينها وحفظها قد تم في ظروف تدعو إلى الثقة.

والحقيقة أن إيراد التعريف هو من واجبات الفقه، ولهذا نجد الغالبية من التشريعات لم تورد تعريف للكتابة بشكل عام ومنها قانون المعاملات الإلكترونية الأردني، في حين أن

1 - يمكن الحصول على نصوص هذا القانون عبر الإنترنت على الموقع التالي : http://www.lexinter.net/Lex_Electronica/signature . (ويقدم هذا الموقع خدمة نشر النصوص القانونية عبر الإنترنت

المشرع المصرى والفرنسى كان أكثر توفيقاً في إيراد التعريف وذلك للعدول عن السنة المتبعة في أن الكتابة مرتبطة بالدعامة الورقية، ولا ريب في أن إصدار التشريعات التي تعترف بالكتابة الإلكترونية، من شأنه أن يضع حداً للغموض والجدل الذي كان يحيط بهذا النوع من الكتابة، ويواكب التطور الفنى الهائل في مجال تقنيات الاتصالات عن بعد، والتي مرت بمراحل متعددة - خاصة - وأن الأمان الممنوح لهذه المعاملات يتوقف على التقنية التي يستخدمها الأطراف، وقد استطاع هذا التطور التقنى - أخيراً - أن يولد هذا الأمان ويحظى بثقة المتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية^(١).

ويلاحظ أن الكتابة الإلكترونية يمكن أن تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به الكتابة التقليدية طالما أنه يمكن قراءتها، وتدل بوضوح على مضمون التصرف القانوني وكانت مدونه على دعامة الكترونية تضمن لها الاستمرارية، وتحول الأطراف الرجوع إليها عند الضرورة، إضافة إلى كونها تضمن عدم التعديل في بياناتها على نحو يوفر للمتعاملين الأمان والثقة.

لذلك يمكن في الوقت الحاضر الاعتراف بوجود لكتابة الإلكترونية إلى جانب الكتابة التقليدية والتي تقوم بالدور نفسه إن لم تكن تفوقها في قدرتها على الكتابة عند بعد وبتكلفة قليلة، وحيز أقل، ومن أهم خصائص هذه الكتابة المستحدثة:

**** أن الكتابة الإلكترونية تعتمد على التسجيل والاختزال المغناطيسى المجرد غير الملموس، في حين أن الكتابة التقليدية ذات كيان مادي مدرك.**

1 - انظر: Valerie SEDALLIAN: Preuve et signature électronique. Jurisccm: Net Paris, 9 mai 2... p2, sur le site [http:// www.juriscon. Not/chr/fr2....5.9.htm](http://www.juriscon. Not/chr/fr2....5.9.htm)

**** الكتابة الإلكترونية غير قابلة للقراءة بشكل مجرد إلا بواسطة أجهزة خاصة، وذلك عكس الكتابة التقليدية.**

**** لطبيعتها الخاصة تقبل الكتابة الإلكترونية المحو، و التعديل دون أن تترك أثراً، وذلك عكس الكتابة التقليدية، بحيث يمكن تحديد مواطن التزوير والتغير والمحو فيها.**

وعلى الرغم من كل هذه الأمور، فإن التطور والتسارع في إتمام المعاملات دفعت التوجه العالمى للاعتداد بوسيلة، أو صورة جديدة من الكتابة لا تتوقف على طبيعة الدعامه التى تقوم عليها.

وسميت بالكتابة الإلكترونية لأنها تبنى من خلال مجموعة من المعادلات الخوارزمية تدخل على الجهاز وتعالج وفق برنامج معين وتخرج بصورة كتابة يمكن قراءتها من خلال إحدى وسائل الإخراج كالشاشة مثلاً، وتكون بدوره قابلة للتخزين والاسترجاع والطباعة، وهذه الصورة من الكتابة لا تعتمد الحروف اللغوية، بل تستخدم رقمى (١، ٠) فقط الكتابة أية مادة تريد، بحيث يدل كل رقم منها على بت واحدة^(١).

وعند تكرار الرقمين وتسلسلهما يمكن الحصول على مجموعة من الكلمات لتحصل بالنتيجة على محرر مكتوب بلغة الآلة، لا يقوى على ترجمتها للعموم إلا الجهاز الخاص بها، وعليه. لما كان بالإمكان تعريف الكتابة بأنها مجموعة من الحروف، أو الأرقام، أو الكلمات، أو الرموز التى تعبر عن معنى محدد ودقيق مهما كانت الركييزة القائمة عليها، فإنه بإمكاننا أن

1 - يتم تخزين البيانات والتعامل معها فى الحاسوب باستخدام النظام الثنائى أى باستخدام الرمزين (١، ٠). فقط ويدعى كل منهما بت Bit اختصار Binary Digits (الخانة الثنائية) وكل ٨ بت تسمى بايت وهى عدد الوحدات الثنائية اللازمة لتمثل رمزاً واحداً للحاسوب.

تعرف الكتابة الإلكترونية بأنها أية معلومات صممت ، أو حررت ، أو خزنت ، أو أرسلت ، أو استلمت ، أو استرجعت بطريقة الكترونية بغض النظر عن المادة المحفوظة عليها، على أن تكون ذات معنى وتقبل الحفظ والاسترجاع ويمكن قراءتها بأى وسيلة كانت.

ومع ذلك فإنه يشترط في الكتابة عدة شروط حتى تؤدي وظيفتها القانونية في الإثبات

وهى:

أن تكون مقروءة بحيث تدل على مضمون التصرف القانوني، ، أو البيانات المدونة بالمحرر، وأن تكون مستمرة وذلك بتدوين الكتابة على دعائم تحفظها بصورة مستمرة بحيث يمكن لأطراف العقد ، أو أصحاب الشأن الرجوع إليها عند الضرورة، كما يشترط في الكتابة أيضاً أن تضمن عدم التعديل في مضمونها - سواء بالإضافة ، أو الحذف - وذلك حتى تتمتع بالثقة والأمان من جانب العاقدین في مجال التجارة الإلكترونية وذلك كما يلي:

الشرط الأول: أن تكون الكتابة مقروءة *Lalisibilite*

يلزم في الكتابة حتى تصلح دليلاً في الإثبات أن تكون مقروءة بمعنى أن تكون واضحة بحيث يمكن فهم محتواها وإدراكه ويستوى في ذلك أن تكون على دعامة ورقية ، أو الكترونية ، أو أن يكون قد تم تدوينها بحروف ، أو بيانات، أو رموز^(١).

وإذا كان هذا الشرط يتوافر في الكتابة التقليدية مثل الكتابة المدونة على الورق، إلا أنه تمثيلاً مع هذا المفهوم فإن البيانات الإلكترونية على الرغم من أنها تكون في صورة غير مادية، بل أكثر من ذلك فقد تكون مشفرة إلا أنه يمكن قراءتها باستخدام الحاسوب، وبالتالي تكون لها قيمة وحجية

1 - د / حسن عبد الباسط جميعي : إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت : - دار النهضة العربية طبعة ٢... ص ٢٠٠ .

قانونية في الإثبات متى أمكن فك هذا التشفير، بحيث تصبح بصورة بيانات مقروءة بشكل واضح، ويمكن فهمها وإدراكها بالنسبة للإنسان.

وقد أشار المشرع الفرنسي إلى هذا الشرط صراحة في المادة ١٣١٦ من القانون رقم ٢... - ٢٣. في شأن التوقيع الإلكتروني، والتي بمقتضاها أصبح الإثبات الخطي، أو الإثبات بالكتابة ينتج عن تتابع للحروف وللأرقام، ولكل رمز، أو إشارة مخصصة لعلامة مفهومه واضحة، أيا كانت دعامتها وشكل إرسالها.

الشرط الثاني: استمرار الكتابة ودوامها *La stabilite*

ولكى تحقق الكتابة وظيفتها في الإثبات، يجب أن تدون على دعامة تحفظها لفترة طويلة من الزمن بحيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، ويستوى في ذلك أن تكون على دعامة ورقية، أو دعامة إلكترونية، مثل حفظها على ذاكرة الحاسوب، أو الأقراص الممغنطة (CD-ROM)، أو البريد الإلكتروني.

وقد يبدو لأول وهلة أن هذه الصفة لا تتوافر في الكتابة الإلكترونية، نظراً لأن الدعائم الإلكترونية التي تحفظ الكتابة تتصف بالحساسية، مما قد يعرضها للتلف بسبب سوء التخزين، أو بسبب تغير قوة التيار الكهربائي، إلا أن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها باستخدام الأجهزة ذات التقنيات المتطورة، والتي توفر إمكانية حفظ الكتابة الإلكترونية بصفة مستمرة، وعلى نحو أفضل من حفظ المستندات الورقية التقليدية^(١).

كما أنه يمكن لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني أن يقوموا بعملية حفظ البيانات والمعلومات الإلكترونية المتعلقة بشهادات التوثيق التي يصدرونها، وذلك لمدة مناسبة تتواءم مع مدة تقادم التصرفات الثابتة بشهادة التوثيق، وبالتالي فإن هذه الطريقة من شأنها أن تضيف على الكتابة الإلكترونية درجة عالية من الأمان، والاحتفاظ بالمعلومات المدونة لأطول فترة ممكنة، ومن هنا فإن

1 - د/حسن عبد الباسط جميعي (المرجع السابق) ص ٢١ .

وظيفة مقدمى خدمات التصديق الإلكتروني لا تقتصر فقط على المحررات الإلكترونية، إنما يمكن أن يخول إليهم - أيضاً - وظيفة الاحتفاظ بهذه البيانات والمعلومات لمدة معينة^(١).

ووفقاً لنص المادة ١.٦ من قانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، فإنه يشترط في الكتابة الإلكترونية أن تتم على نحو يتيح استخدامها والرجوع إليها لاحقاً.

وتنص المادة ١٣١٦ - ١ من القانون الفرنسى رقم ٢...٢٣. بشأن التوقيع الإلكتروني، على أنه يشترط في الكتابة الإلكترونية أن يتم تدوينها بصورة تضمن حفظها، واسترجاعها عند الحاجة.

وفي القانون الفرنسى رقم ٨٣ لسنة ٢... بشأن المبادلات التجارية الإلكترونية، نصت المادة الرابعة على أنه يلتزم المرسل بحفظ الوثيقة الإلكترونية في الشكل المرسله لها به، ويلتزم المرسل إليه بحفظ هذه الوثيقة بالشكل الذى تسلمها به، ويتم حفظ الوثيقة الإلكترونية على حامل الكترونى يتيح الاطلاع على محتواها طيلة مدة صلاحيتها، وحفظها في شكلها النهائى بصورة تضمن سلامة محتواها، وحفظ المعلومات الخاصة بمصدرها ووجهتها، وكذلك تاريخ ومكان إرسالها، أو استلامها.

كما أنه وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون الأردنى رقم ٨٥ لسنة ١٠٠٢ بشأن المعاملات الإلكترونية، والمادة الثامنة من القانون الإماراتى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المعاملات الإلكترونية، فإنه يشترط في السجل الإلكتروني حتى تكون له قيمة قانونية في الإثبات، أن تكون المعلومات المدونة في هذا السجل قابلة للاحتفاظ بها وتخزينها بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقاً، وأن يكون هذا الحفظ قد تم بالشكل الذى أنشئت به هذه المعلومات، أو أرسلت، أو استلمت به، وأن تكون هذه المعلومات كافية للتحقق من منشأة السجل ووجهة استلامه، وتاريخ ووقت إرساله واستلامه.

1 - انظر التوقيع الإلكتروني د/سعيد قنديل طبعة ٤٠٠٢ ص ١٤، وما بعدها.

الشرط الثالث: إمكانية تحديد هوية الشخص الذى أصدر السند

لابد من تحديد هوية الشخص الذى صدر عنه السند، وذلك لتحديد الشخص المسئول بما جاء به، ولما كان التراسل يتم عبر شبكة محلية ، أو موسعة، فإمكانية الولوج على الشبكة وتحميل الرسائل وإرسالها ليس بالأمر الصعب، لذلك تم اللجوء إلى وسائل تضمن تحديد هوية الشخص المصدر للسند ومن بينها، كلمة المرور، ومع مراعاة حالات التراسل بالبريد الإلكتروني وجب التفريق بين صورتين له.

النوع الأول: البريد الإلكتروني المنشأ بشكل شخص والذى بإمكان أى شخص ملص بمعلومات

عن الكمبيوتر أن يؤسس هذا البريد ويتراسل منه لإتمام معاملة إلكترونية، وبالتالي تنور شبهة إنشاء بريد إلكتروني باسم شخص آخر واستخدامه بسوء نية، الأمر الذى يضعف حججة هذا النوع من البريد الإلكتروني، وذلك لعلمه المسبق بالعنوان وكلمة الدخول.

النوع الثانى: يقوم على إنشاء بريد إلكتروني من قبل جهة معتمدة متخصصة لإنشائه بحيث يقدم

طلب من قبل صاحب المصلحة مقابل رسم، ويمنح نتيجة لذلك بريداً موثقاً، لا يعلم كلمة الدخول إلا المنتفع منه فقط، وصورته البريد الممنوح لموظفى الجامعات، وهيئاتها التدريسية من قبل الجامعة، ومنها أيضاً إمكانية تحديد جهة الإرسال من خلال تحديد الرقم الخاص بالجهاز المرسله منه تلك المسائل التى تحتاج خبرة فنية لتحديد ذلك.

ومن خلال ما سبق نجد أن توافر هذه الخصائص سيظهر لنا مادة حيه يمكن الركون لها فى إثبات التصرف القانونى والإثبات الواقعى والعملى، لكن هذه الكتابة غير عادية وتوصف بالمتطيرة، أى يمكن تعديلها دون أن تترك أثراً، الأمر الذى يستوجب التوثيق والتثبت لوجودها.

المطلب الثانى

التوثيق للكتابة الإلكترونية

من العرض السابق نجد أنه ليس هناك من التشريعات من يستلزم أن تكون العقود المكتوبة واردة على ورق ، أو صفة خاصة فى الدعامة التى تتم الكتابة عليها، وبالتالى فقد تكون مصنوعة من الطين ، أو من الحجر ، أو الخشب وغيرها. ذلك أن الغاية من الدعامة هى وسيلة تحفظ عليها المادة المحررة، ويمكن من خلالها نقل تصور للأفكار التى تدور فى خلد الإنسان للتحويل من فكرة إلى مادة مرئية.

ولذلك فإن أى مادة تقوم بهذا الدور تصلح لأن تكون دعامة السند، ويبقى المجال مفتوحاً لإنتاج أى مادة تصلح لذلك بغض النظر عن المادة المصنعة منها، فقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة، تطوراً تقنياً كبيراً وصل إلى إنتاج أدوات حفظ جديدة تستخدم مواد كيميائية تسمح بالكتابة عليها وإن كانت الكتابة عليها تحتاج لأدوات وطرق خاصة.

هذه الأدوات يمكننا أن نطلق عليها الدعامات الإلكترونية، التى يتم التحرير عليها بواسطة أجهزة الحاسوب وما يميز هذا النوع من الدعامات عدم القدرة على قراءة ما كتب عليها بشكل مباشر، فلابد من استخدام أجهزة خاصة لإتمام ذلك، على أن ذلك لا يمنع إعفاء الدعامة الإلكترونية قيمة الدعامة الورقية.

لذلك فإن التطور فى إعداد الاسناد أدى إلى انحصار استخدام الدعامة الورقية فى بعض صور الاسناد، فهذا التطور سيؤدى تدريجياً إلى حلول الدعامة الإلكترونية محل الدعامة الورقية لتحقيق السرعة فى انسياب المعلومات، فليس من الحكمة القول أن الركائز ،

أو الوسائل المستخدمة لنقل البيانات ليست ذات شأن، طالما أن طبيعة الدعامات هي التي تحدد وسائل النقل وطرقها، فلا يمكن نقل رسالة إلكترونية بصورة غير رقمية، وعلى ذلك يمكن تقسيم الدعامات الإلكترونية إلى قسمين:

أ- دعامات لا تقبل المحو وإعادة الكتابة عليها؛

وهي أدوات صنعت خصيصاً بحيث يتم التخزين عليها ولا تقبل بعد ذلك الحذف وإعادة التحرير، وما يميز هذا النوع من الدعامات هو الاحتفاظ بالمادة المحررة على الصورة التي حررت عليها أول مرة، بحيث يمكن الاطلاع عليها واستئنافها، وتكون بالتالي مادة تصلح لتحرير السند عليها وحفظها واسترجاعها على صورتها الأولى^(١).

ب- دعامات القراءة والكتابة معاً؛

وهي أدوات يمكن التحرير عليها، ولكنها مصنعة بشكل تقبل معه التحرير وإعادة الكتابة، مما يضعف دورها في الاستخدام لغايات الإثبات، ومنها القرص المرن (Floppy Disk) ولعل أهمها على الإطلاق هو القرص الصلب (Hard Disk) لسرعتها وسعتها الكبيرة والتي من خلالها يتم نقل البيانات المخزنة على القرص الصلب عبر الشبكات، سواء المحلية، أو العمومية، والتي بدورها تشكل صورة للسند المدخل على الحاسوب، أو القيام بتأسيس مواقع على الشبكات، بحيث يمكن التراسل معها والدخول لهذه المواقع وتصفح المعلومات الواردة فيها بحيث تتولى جهات متخصصة إنشاء هذه المواقع وتزويدها بالمعلومات المطلوبة، وعليه فقد توافر ضمانات الديمومة - السلامة - وضمانة حماية السند من التغيير، فإنه يحل محل الورق التقليدي.

1 - د / محمد بلال الزعبي " الحاسوب والبرمجيات الجاهزة " - دار وائل للنشر - عمان ٣٠٢ ص ٢٥ .

كما أنه يشترط في الكتابة حتى تصلح كدليل في الإثبات أن تكون خالية من أى عيب يؤثر بصحتها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الكشط والمحو والتحشير، فإذا كانت هناك أى علامات تدل على التعديل في بيانات المحرر، فإن هذا ينال من قوته في الإثبات.

وقد نصت المادة ٢٨ من قانون الإثبات المصرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن: للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية في المحرر من إسقاطه قيمته في الإثبات ، أو إنقاصها، وإذا كانت صحة المحرر محل شك في نظر المحكمة، جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف الذى صدر عنه ، أو الشخص الذى حرره ليبدى ما يوضح حقيقة الأمر فيه.

وقد يبدو لأول وهله أن هذا الشرط لا ينطبق إلا على الكتابة التقليدية، حيث أنها تتم على مستند مادي يمكن أن يكشف عن مثل هذه التعديلات، بيد أن الكتابة الإلكترونية، وعلى الرغم من أنها تكون على وسيط غير مادي إلا أن نظم المعلومات الحديثة، بما تتجه من تقنيات متطورة يمكن لها أن تكشف عن أى تعديل في البيانات الإلكترونية، وأن تحدد بدقة البيانات المعدلة وتاريخ تعديلها، كما وأن الاستعانة بجهات التصديق الإلكتروني يمكن أن تحل هذه المشكلة، حيث يمكن الاستعانة بها عند ادعاء أى طرف من الأطراف المتعاقدة أن عبثا ، أو تعديلاً في بيانات المحرر الإلكتروني قد حدثت.

ويتضح مما سبق أنه يمكن للكتابة الإلكترونية أن تستوفي الشروط الواجب توافرها في الكتابة التقليدية تلى تتمتع بالحجية في الإثبات.

ويلاحظ أن المشرع المصرى قد حدد الشروط الواجب توافرها في الكتابة الإلكترونية في المادة ١٨ من قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، والتي تنص على

أنه " يتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

- أ- ارتباط التوقيع الإلكتروني بالموقع وحده دون غيره
- ب- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الإلكتروني
- ج - إمكانية كشف أى تعديل ، أو تبديل فى بيانات المحرر الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني.

هذا إلى أن الشروط الواردة فى هذه المادة لم تتضمن شرطاً مهماً آخر إلا وهو ضرورة الاحتفاظ بالكتابة الإلكترونية على دعامة الكترونية تتيح الاطلاع على محتواها طيلة مدة صلاحيتها، وحفظها بشكلها النهائى وبصورة تضمن سلامة محتواها، بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقاً، وكذلك حفظ المعلومات الخاصة بمصدرها ووجهتها، وكذلك تاريخ إرسالها ومكانه ، أو استلامها.

وقد أشارت تلك المادة فى الفقرة (ج) إلى الشرط المتعلق بعدم قابلية الكتابة للتعديل، بحيث يجب أن تكشف الدعامة الإلكترونية عن أى تعديل ، أو تبديل فى البيانات الإلكترونية المدونة عليها.

كما حدد المشرع المصرى فى المادة ٢٣ من ذات القانون العقوبة التى تطبق على كل من زور فى بيانات المحركات الإلكترونية بطريق الاصطناع ، أو التعديل ، أو التحرير ، أو بأى طريق آخر بيد أنه يلاحظ على العقوبة الواردة فى هذه المادة أنها غير مشددة، حيث نص المشرع على أن تكون العقوبة هى: الحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه، أو بأحدى هاتين العقوبتين، ونشر الحكم فى جريدتين يوميتين

واسعتى الانتشار، وعلى شبكة الإنترنت وعلى نفقة المحكوم عليه، وهو ما يعنى أن ينزل القاضى العقوبة - فى حالة تزوير محرر الكترونى - إلى حد الغرامة وهى عقوبة غير رادعة، وكان جر بالمشرع أن يسوى فى العقوبة ما بين التزوير فى المحرر الإلكترونى بما نصت عليه المادة ٢١٥ من قانون العقوبات فى شأن التزوير فى المحررات العرفية بالحبس مع الشغل، لا سيما وأن التزوير فى هذا المجال يمكن أن يلحق أضرار فادحة بالأشخاص والمشروعات التى تعتمد على مثل هذا النوع من الدعامات، مما قد يهدد التجارة الإللكترونية ويضعف الثقة والأمان لدى المتعاملين بها.

ويلاحظ كذلك أن المشرع وقد فرق فى التزوير ما بين المحررات الرسمية والمحررات العرفية فجعل بها فى الأوجانية وفى الثانية الحبس مع الشغل وهى عقوبة جنحة، ومع أن المادة ١٧ من قانون التوقيع الإلكترونى قد نصت على أن المحررات الإللكترونية يمكن أن تكون محررات عرفية، أو رسمية إلا أنه لم يعرض لتزوير المحرر الإلكترونى الرسمى فى حين أن نص المادة ٢٣ من قانون التوقيع الإلكترونى قد جاء عاماً. مما قد يثير الانطباع بتطبيقه على المحررات العرفية والرسمية سواء، وهو ما يتطلب من المشرع المصرى تشديد العقوبة المقررة فى نطاق تزوير المحررات الإللكترونية العرفية والتدخل لوضع نص يعاقب على التزوير فى المحررات الرسمية.

بالإضافة إلى ضرورة تدخل المشرع لتجريم الجرائم المعلوماتية بمختلف أنواعها، وتشديد العقوبة عليها، وذلك بقصد الحد من الجرائم المستحدثة فى هذا المجال، والتى بدأت تفرض نفسها بقوة على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى.

لكل ما تقدم كان لابد من توافر سبل الحماية القانونية لضمان عدم التعديل في محتويات العقد، فظهر نظام التوثيق، ويعتبر أهم الشروط على الإطلاق، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها للتحقق بأن المعاملة الإلكترونية قد تم اتخاذها من قبل شخص معين، كما تهدف إلى تتبع التغيرات، أو الأخطاء التي لحقت بالمعاملة الإلكترونية بعد اتمامها.

ومن الوسائل المستخدمة لإثبات ذلك وسائل التحليل للتعرف على الرموز والكلمات والأرقام، وأعمال فك التشفير، والاستعادة العكسية، وغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق هذه الأهداف، ومن اللحظة التي يتم التحقق فيها بأن هذا السند قد تم بموجب إجراءات توثيق معتمدة، أو مقبولة، أو متفق عليها فإنه يعتبر أنه لم يتعرض إلى أى تعديل.

وقد رتب المشرع أثراً حاسماً على التوثيق بحيث يتم الاعتراف للسند بحجية قانونية أما إذا كان السند غير موثق ألا يكون له أى حجية قانونية.

المبحث الثانى

حجية التوقيع الإلكتروني فى الإثبات

تمهيد وتقسيم

فى الوقت الذى لم تكن به تشريعات تنظيم الإثبات الإلكترونية وتعترف بعناصر الدليل الإلكتروني، وعدم استيعاب القواعد العامة للإثبات لهذا الدليل، اتبع البعض ممن يرتكزون فى إبرام تصرفاتهم على الوسائط الإلكترونية طريقة عقد اتفاقيات خطبة فيما بينهم يصادقون من خلالها على صحة الوسائط المستحدثة فى إبرام التصرف والإقرار بالقوة الثبوتية لما يستخرج عن هذه الوسائط من أدلة، فمن خلال هذه الاتفاقيات يقرون بحجية التوقيع الإلكتروني المتبادل فيما بينهم، ويعترفون بصحة الأدلة المقدمة على شكل أشرطة مغناطيسية، أو ضوئية، أو المصغرات الفيلمية، أو المحررات المستخرجة عن أجهزة الفاكس، أو التلكس، أو أى شكل آخر.

وعلى الرغم من صدور التشريعات التى تنظم الإثبات الإلكترونية واعترافها بحجية التوقيع الإلكتروني إلا أنه ما زال البعض - إلى وقتنا هذا - يرون أن مصلحتهم تكمن فى إبرام اتفاق يميز لهم الاستعانة بمستخرجات الوسائط الإلكترونية لإثبات تصرفاتهم، أو إخلال مبدأ الإثبات الحر فى إثبات التصرفات محل مبدأ وجوب الإثبات بالكتابة، أو أية شروط أخرى تهدف إلى تسهيل وصول الأطراف إلى إثبات حقوقها بشرط ألا تكون مخالفة للنظام العام.

ومن الاتفاقيات الأكثر شيوعاً واستخداماً - في الواقع العملي - اتفاقيات البنوك، إذ مازالت البنوك إلى وقتنا الحاضر تبرم اتفاقاً مع العميل عند تقديم خدمة البطاقات الإلكترونية التي تمكنهم من القيام ببعض العمليات البنكية كدفع ثمن السلع والخدمات، أو سحب النقود وتحويلها، يقر العميل بموجبه على أن المحررات الإلكترونية (والتوقيع الإلكتروني المستخدم) لها حجية في الإثبات تعادل المحررات (والتوقيعات) التقليدية، ونرى أنه في العاجل القريب بعد تفعيل التشريعات التي نظمت الإثبات الإلكتروني في الواقع العملي، وصدور أحكام قضائية تعترف بحجية عناصر المحررات الإلكترونية ومساواتها بعناصر المحررات التقليدية، أن البنوك سوف تبدأ بالتخلي التدريجي عن تنظيم هذه الاتفاقيات^(١).

وبما أن هذه الاتفاقيات تعد خروجاً عن القواعد العامة للإثبات وعن التنظيم القانوني لها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى صحة هذه الاتفاقيات؟ فهل هي مخالفة للقواعد العامة في الإثبات؟ وإذا لم تكن مخالفة لهذه القواعد، ما هو انعكاس هذه الاتفاقيات على قبول التوقيع الإلكتروني في الإثبات والاستعانة بالاستثناءات القانونية على الدليل الكتابي لقبول التوقيع الإلكتروني في الإثبات وسنعرض لكل واحد منهما في مطلب.

1 - د/ حسن عبد الباسط جميعي (المرجع السابق) ص ٧٣.

المطلب الأول

قانونية اتفاق الأطراف على منح التوقيع الإلكتروني

حجية في الإثبات

يلجأ الأشخاص إلى إبرام اتفاق يضمن حجية على عناصر الدليل الإلكتروني (الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني)، مثل هذا الاتفاق نرى أنه لم يعد له داع مع صدور تشريعات تقرر بصحة أدلة الإثبات الإلكترونية ومساواتها بالأدلة التقليدية، وبالتالي فإن النقاش الذي دار بين الفقه حول صحة (قانونية) اتفاق الأطراف على تنظيم حجية للدليل الإلكتروني انتهى مع صدور هذه التشريعات، ولكن الخلاف الذي مازال موجوداً يدور حول قانونية الاتفاق ذاته، بمعنى هل أن اتفاق الأطراف على تحديد الوسائل التي يتم من خلالها إثبات التصرفات المبرمة بينهم يعد خروجاً على قواعد الإثبات.

ترتبط إجابة هذا السؤال على مدى صلة قواعد الإثبات بالنظام العام، فالمشعر المصرى وإن لم يضع تعريفاً يحدد به المقصود بالنظام العام رغم أنه استخدمه للفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة وعلى الرغم من صعوبة وضع تعريف محدد لفكرة النظام العام لكونها فكرة مرنة وغير محددة وتتغير وفقاً للزمان والمكان إلا أنه يمكن تعريفه بأنه الأساس السياسى والاجتماعى والاقتصادى والخلقى الذى يقوم عليه كيان المجتمع فى الدولة، كما ترسمه القوانين النافذة فيها^(١).

1 - د/محمد محمود عبد الرحمن المدخل للعلوم القانونية - نظرية القانون - طبعة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ ص ١، ٢

وعلى ذلك فإن أى اتفاق يقصد منه مخالفتها يعد باطلاً، فمثلاً قد يتفق الطرفان المتعاقدين على نقل عبء الإثبات من عاتق الطرف الدائن إلى عاتق الطرف المدين، ويقرض أن هذه القاعدة تعتبر من النظام العام فإن أى اتفاق ينص فيه على خلاف ذلك يعتبر غير صحيح ويحكم بطلانه، ويمكن للقاضى أن يحكم من تلقاء نفسه بعدم صحة هذا الاتفاق ولو لم يتمسك ذوى الشأن بذلك.

وكذلك يجوز للأطراف التمسك ببطلان هذا الاتفاق فى أى مرحلة من مراحل التقاضى ولو أمام محكمة النقض بشرط أن تكون عناصره معروضة عليها.

فقواعد الإثبات تنقسم إلى قسمين، الأول قواعد إجرائية (أو القواعد الشكلية) والثانية قواعد موضوعية، وقد اتفق الفكر القانونى (قضاءً وفقهاً) على أن القواعد الإجرائية - التى تتعلق بإجراءات التقاضى، تتعلق بالنظام العام ولا يجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها، أما القواعد الموضوعية فقد اختلف الفقه حول تعلقها بالنظام العام، فبينما يرى البعض أنها تعتبر من النظام العام وبالتالي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها وأى اتفاق يخالف أحكامها يقع باطلاً، يرى البعض الآخر بأنها لا تتعلق بالنظام العام ويجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها^(١).

وفيما يلى عرض لموقف الفقه من هذه المسألة :

عادة ينصب الاتفاق الذى يعقده الأطراف على كل ، أو إحدى النقاط التالية:

أولاً : نقل عبء الإثبات من عاتق الطرف الملزم به قانوناً إلى عاتق الطرف الآخر.

ثانياً : يقصد الدليل ، أو (الأدلة) الذى يمكن قبوله فى الإثبات بصرف النظر عن قيمة محل التصرف.

1 - د/عبد الودود يحيى - دروس فى قانون الإثبات طبعة ١٩٩٩ ص ٢٤ ،
د/جلال العدوى مبادئ الإثبات فى المسائل المدنية والتجارية ص ٣١.

ثالثاً: تحديد حجية هذا الدليل بمعنى تحديد القوة الثبوتية للدليل في الإثبات.

فكما هو واضح يهدف الأطراف من إبرام اتفاق إجراء تقييد في وسائل الإثبات التي رسمها القانون وتعديل حجيتها في الإثبات، ومن ذلك إخلال مبدأ الإثبات الحر محل القاعدة التي توجب الإثبات بالكتابة، أو منح شهادة الشهود حجية تعادل حجية الدليل الكتابي فهل مثل هذا الاتفاق يعد قانونياً ويلزم القاضي به أم أنه يعتبر خروجاً عن القانون وبالتالي يحكم ببطلانه^(١).

فقد نصت المادة ٦ / ١ من قانون الإثبات على أنه " في غير المواد التجارية، إذا كان التصرف القانوني نزيد قيمته على خمسمائة جنيه، أو كان غير محدد القيمة، فلا يجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده، أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق، أو نص يقضى بغير ذلك".

وبالرغم من صراحة نص المادة السابقة في إجازة الاتفاق على مخالفة أحكامها، إلا أن الفقه اختلف حول تفسير أصل هذا النص، فذهب جانب من الفقه إلى أن القاعدة التي تقضى بوجوب الإثبات بالكتابة فيما يتجاوز عن نصاب الشهادة متعلقة بالنظام العام، إلا أنه يميز ما بين الاتفاق المعد سلفاً للتحلل من وجوب الإثبات بالكتابة واللجوء إلى طرق الإثبات الأخرى كشهادة الشهود والقرائن، وما بين الاتفاق (أو الرضاء صراحة أو ضمناً) الحاصل بعد نشؤ النزاع، ويرى أن الحالات التي يكون فيها نزول المدعى عليه عن التمسك بقاعدة وجوب الإثبات بالكتابة بعد نشؤ النزاع - خاصة بعد إقامة الدعوى وتحديد موضوعها وتقنين الشهود - يكون الأمر بها متعلق بمصلحة المدعى عليه الشخصية من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون - المدعى عليه -

1 - د/حسن عبد الباسط جميعي (المرجع السابق) ص ٧٣.

في موقف يسمح له بتقدير ما يتعرض له من قبول بغير الإثبات بالكتابة كتقديره لمدى مصداقية الشهود المطلوبين للإدلاء بشهادتهم، أما الاتفاق المعد مسبقاً للتحلل من وجوب الإثبات بالكتابة يرى هذا الجانب من الفقه أن فيه نوعاً من المضاربة لأن كلا من الطرفين يقبل هذا الاتفاق في وقع لا يعلم فيه شيئاً عما سيكون موضوع النزاع بينهما ولا عمن يكون الشهود ومقدارها ما يوحون إليه من ثقة.

وأخيراً يفسر هذا الجانب عبارة (ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك) الواردة في آخر الشطر الأخير من نص تلك المادة، أنه قد يفهم أن المشرع قد اعتبر أن قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة غير متعلقة بالنظام العام وبالتالي يجوز الاتفاق على التنازل عنها سوى تم هذا التنازل سلفاً قبل حدوث النزاع، أو أثناء سير الدعوى، إلا أن الصحيح في هذه العبارة لا يشمل الاتفاق المعد وقت إبرام التصرف وأن هذا الفرض نادر ويصعب تصوره، إن أن الاتفاق المعد مسبقاً أما أن يتصور تدوينه كتابة وفي هذه الصورة يغلب أن يفضل الأطراف كتابة التصرف الأصلي، وأما أن يتصور عدم ثبوته بالكتابة فيكون ثبوته غير متصور لعدم جواز إثباته بالشهادة ولا يكون ثمة محل للنص في حكمه، ويؤيد ذلك أن واضعي (أصل) هذه المادة استشهدوا بحكم محكمة النقض الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٣٨ والذي صدر بمناسبة تنازل المدعى عليه أثناء سير الدعوى عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة.

أما الجانب الثانى من الفقه^(١) وهو الجانب الأرجح والذي تؤيده - يرى أن قواعد الإثبات الموضوعية لا تعتبر من النظام العام، وبالتالي يجوز للأطراف الاتفاق على مخالفة حكمها، وهو ما نص عليه أصل المادة ٦ / ١ من قانون الإثبات، والتي أجازت

1 - أحمد نشأت (المرجع السابق) ص ٩٩ وعبد الرزاق السنهرى (المرجع السابق) س ٣٦٧ وتوفيق حسن (المرجع السابق) ص ٦٨

صراحة للأطراف الاتفاق على مخالفة القاعدة التى توجب تقديم الكتابة لإثبات التصرفات القانونية التى تتجاوز قيمتها نصاب معين، وحجة هذا الجانب من الفقه تستند على أنه إذا كان للأطراف أن يتنازلوا عن حقوقهم ذاتها ، أو أو يعدلوا فيها فليس من الجائز حرمانهم من النزول عن التمسك بأية قاعدة تهدف إلى حماية هذه الحقوق إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، أو أن التنازل عن هذه القاعدة جائزاً على المدين، وهنا يمكن للقاضى أن يعدل شرط التنازل ، أو يعقبه منه^(١).

موقف القضاء من هذا الخلاف :

عرضت محكمة النقض المصرية لهذه المسألة فى العديد من أحكامها، واستقرت على أن قواعد الإثبات الموضوعية لا تتعلق بالنظام العام وأنه يجوز للأشخاص (أطراف التصرف) الاتفاق على مخالفتها ، أو التنازل عنها صراحة ، أو ضمناً سواء كان هذا التنازل قد تم الاتفاق عليه قبل ، أو بعد نشوء النزاع وما استقر عليه القضاء جاء منتصراً للجانب الثانى من الفقه.

ومن أحكام محكمة النقض المصرية أن "قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام. فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء فى سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون^(٢) .

وإن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة ، أو ضمناً كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنها^(٣).

1 - الإثبات فى المواد المدنية د/جميل الشرقاوى طبعة ١٩٩٩ ص ٣٤ .

2 - نقض الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٦ السنة ٢٩ ص ٤٩٧ .

3 - نقض الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ السنة ٣ ص ٢٣٤ .

وبذلك فقد استقر الفكر القانوني - قضاءً وفقهاً - على أن قواعد الإثبات الموضوعية لا تعتبر من النظام العام، وبالتالي يجوز الاتفاق على مخالفتها وتحديد الوسيلة التي يجب اللجوء إليها لإثبات التصرف القانوني، ولكن هل يجوز لأطراف التعاقد الاتفاق على تحديد حجية هذه الوسيلة ؟

فقد يتفق الأطراف على منح إحدى وسائل الإثبات حجية تتعدى قوتها الثبوتية تلك القوة المقررة لها من قبل المشرع، فهل مثل هذا الاتفاق جائز.

ينظر إلى الاتفاق الذي يضافى على وسيلة الإثبات المتفق عليها قرينة غير قابلة لإثبات العكس من جانبين، الجانب الأول: أن حجية وسائل الإثبات تخضع للنظام العام: لا تتعلق حجية وسائل الإثبات التي أقرها المشرع بمصالح الأفراد الشخصية، وإنما تتعلق بالأداء الوظيفي للقضاء وبالتالي فإن اتفاق الأطراف على تحديد القيمة الثبوتية للوسيلة التي اتفقا عليها يجعل فيها قرينة غير قابلة لإثبات العكس وهذا من شأنه أن يعيق سير عمل القضاء بالوقت الذي تقتضى به المصلحة العامة بأن يقوم بوظيفة على أحسن وجه تلى ببسط الأشخاص ثقتهم به.

ولهذا يعتبر الاتفاق الذي يحدد حجية وسيلة الإثبات باطلاً، وذلك لأنه بسلب القاضي سلطته التقديرية في تحديد قيمة الوسيلة المعدة لإثبات التصرف، وأيضاً لأنه يعتبر مرتبة في اختيار الطريقة التي يكون بها قناعته الشخصية، والجانب الثاني: أن من شأن تحديد حجية وسيلة الإثبات حرمان أحد الأطراف من الحق في إثبات ما يدعيه، أو نفي ما يدعيه الطرف الآخر، إذا كان من حق الأطراف أن يتفقوا على تعديل القاعدة العامة التي تتعلق بعبء الإثبات، كأن يتفقوا على نقل عبء الإثبات عن عاتق الملزم به قانوناً وجعله على عاتق الطرف الآخر، وهذا جائز لأن القواعد التي تنظم توزيع عبء

الإثبات لا تتصل بالنظام العام وبالتالي من الجائز الاتفاق على مخالفتها^(١) فإنه لا يجوز حرمان أحد الأطراف من حقه في إثبات ما يدعيه، أو نفى ما يدعيه الطرف الآخر، إذ يتعارض هذا مع المبادئ الأساسية لقواعد الإثبات التي تمنح كل طرف الحق في إثبات ما يدعيه، وبما لاشك أن اتفاق الأطراف على تحديد حجية وسيلة الإثبات من شأنه أن يؤدي إلى حرمان أحد الأطراف من حقه في الإثبات الذي أكد القضاء على أنه ضمانة أساسية من ضمانات التقاضي الواجب توافرها وتأكيدا والحفاظ عليها^(٢). وترتباً على ما سبق، يمكن القول أنه من الجائز الاتفاق على مخالفة قواعد الإثبات التي لا تتعلق بالنظام العام، بالمقابل لا يجوز الاتفاق على مخالفة القواعد التي تنظم حجية وسائل الإثبات لأن ذى ذلك انتهاك للمبادئ الأساسية لقواعد الإثبات وبحجم دور القضاء في تقدير حجية الأدلة.

صحة اتفاق الأطراف على تنظيم حجية للتوقيع الإلكتروني

مع ظهور التوقيع الإلكتروني واستخدامه في التعاملات الإلكترونية بشكل ملحوظ، وفي الوقت الذي لم تكن به تشريعات تنظم حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، وعدم كفاية قواعد الإثبات التقليدية لاستيعاب التوقيع الإلكتروني، لجأ الأشخاص إلى تنظيم اتفاقيات فيما بينهم يقرروا بموجبها بصحة استخدام التوقيع الإلكتروني ومنحه حجية في الإثبات تعادل حجية التوقيع التقليدي.

ويعتبر اتفاق الأشخاص الذي يحدد للتوقيع الإلكتروني حجية صحيحاً من الناحية القانونية ما دام لم يخالف ما هو متفق عليه في الفكر القانوني، وشريطة أن لا يقر هذا الاتفاق بحجية للتوقيع الإلكتروني غير قابلة لإثبات العكس، بمعنى أنه يحرم أحد

1 - انظر عبد الرزاق السنهوري (المرجع السابق) ص ٦٥ .
2 - الإثبات في المواد المدنية د/عبد المنعم فرج الصدة سنة ١٩٥٢ ص ٣٧

أطرافه من حقه في إثبات عدم صحة بنظرته بيانات التوقيع الإلكتروني لحظة إحدائه، ولهذا يجب التمييز ما بين الاتفاق على منح التوقيع الإلكتروني حجية بسيطة قابلة لإثبات العكس وما بين الاتفاق على إقامة قرينة غير قابلة لإثبات العكس، وفي مثل هذه الحالة الأخيرة يحكم ببطلان الاتفاق لأنه تم بشكل مخالف للنظام العام.

وعلى الرغم من صدور تشريعات أقرت للتوقيع الإلكتروني حجية مساوية لحجية التوقيع التقليدي، فإنه ليس هنالك ما يمنع الأشخاص من اللجوء إلى عقد اتفاقيات - ما دامت لا تتضمن شروطاً تعسفية تضر بمصالح أحد الأطراف - يقرروا بموجبها منح التوقيع الإلكتروني حجية قانونية قابلة لإثبات العكس، بل أن اعتراف المشرع بعناصر الدليل الإلكتروني (المحرر الإلكتروني) عزز من صحة هذه الاتفاقيات، وعادة يلجأ الأشخاص إلى عقد هذه الاتفاقيات عندما توجد علاقة قانونية مستمرة بينهما، ومن النادر أن يلجأ الأشخاص إلى إبرام مثل هذه الاتفاقيات في التعاملات التي تتم لمرة واحدة فقط، لذلك فإن هذه الاتفاقيات قليلاً ما يتم إبرامها في التصرفات التي تتم عن بعد عبر شبكة الاتصالات الحديثة "الإنترنت" علماً بأنه من الجائز إبرام هذه الاتفاقيات إذا رغب أطراف التصرف بذلك، أو إذا كانت العلاقة بينهم مستمرة.

وقد أورد المشرع الفرنسي بالقانون الصادر في ٣. مارس سنة ١٠٠٢ نصاً أجاز به للأطراف اللجوء إلى إبرام اتفاق فيما بينهم للتغلب على مشكلة عدم يقينية الوسائط الإلكترونية^(١) فقد أصبح بإمكان الأطراف الاتفاق على الوسيلة التي بها يتم إثبات التصرف بشرط عدم الاتفاق على حجية هذه الوسيلة، فيتمكن الأطراف الاتفاق على تقديم التوقيع التقليدي على الإلكتروني، أو العكس، أو الاتفاق على المدة التي يمكن

1 - المادة ١٣١٦/٢ من القانون المدني الفرنسي .

الاحتفاظ بها بالمحررات خاصة إذا كانت ذات دعامة الكترونية ولكن لا يجوز أن يرخصوا لأنفسهم الاتفاق على قوة التوقيع ، أو المحرر .

وبالرغم أن المشرع الفرنسي أقر بإمكانية إبرام ما بين الأطراف يرخصون به لأنفسهم تحديد وسيلة الإثبات، إلا أنه لم يحدد شروط صحة مثل هذا الاتفاق، وهذا يترتب عليه أن القاضى سوف يحتفظ بسلطته فى تفسير القانون ذاته ومباشرة رقابته على صحة الاتفاق، وفى حال إبرام اتفاق فإنه لا يكون صحيح إلا بين الأطراف ولا يمتد إلى الغير .

ولكن هذا الاتفاق المبرم بين الأطراف الذى يقر بحجية التوقيع الإلكتروني قد يصطدم ببعض التحديات فما هو أثر هذه التحديات على صحة هذا الاتفاق ؟
يؤخذ على الاتفاق الذى يبرمه الأطراف فيما بينهم - الذى ينتهى على مخالفة قواعد الإثبات الموضوعية أنه قد يتضمن شروطاً تعسفية تلحق الضرر بالطرف المدعى، فقد يكون أحد الأطراف فى مكانه مهنيه ، أو اقتصادية تمكنه من أن يملأ إرادته على الطرف الآخر عند إبرام الاتفاق، وذلك بوضع شروط فى الاتفاق تتناسب مع مصالحه، فى المقابل لا يكون للطرف الآخر، سواء القبول بهذه الشروط مجتمعة ، أو رفضها دون نقاش، ونذكر على سبيل المثال الاتفاق الذى يبرمه قطاع البنوك مع العملاء إذ يتضمن شرطاً يعتبر به الدليل المقدم من البنك على صحة حسابات العميل دليلاً قاطعاً لا يجوز للعميل إثبات عكسه، لذا فإن مثل هذا الاتفاق لا يكون فى الحقيقة نتيجة لمناقشة حرة تمت بين الطرفين، وعليه فإن التحدى الأول الذى يواجه اتفاق الأطراف فى تنظيم حجه للتوقيع الإلكتروني إمكانية احتوائه على شروط تعسفية تنتهى به على اعتباره من عقود الإذعان.

ومن ناحية أخرى تقضى العدالة بأن من يدعى على شخص آخر يطالبه بحق أن يقدم الدليل لإثبات صحة ادعائه شرط أن يكون الدليل صادر عن الشخص المدعى عليه، فتطبيقاً للقاعدة التى تقضى بأنه لا يجوز للمدعى أن يخلق دليلاً لنفسه ليحتج به على الغير، يجب أن يكون الدليل المقدم ضد الخصم صادراً منه حتى يكون دليلاً ضده، لذا فإن التحدى الثانى الذى يواجه اتفاق الأطراف هو عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه، إذ سيطرت إحدى الأطراف على التقنية التى يتم بواسطتها إحداث بيانات التوقيع الإلكتروني وعلى المحررات (الإلكترونية والورقية) التى تنتج عنها تجمعها فى مكانه يصطنع بها دليلاً لنفسه.

ونعرض أولاً لمدى صحة اتفاق الأطراف فى حال احتوائه على شروط تعسفية. الأصل أن يسبق توقيع العقد ذو القيمة المالية العالية - سواء كان مدنياً، أو تجارياً - مفاوضات تنتهى بتوافق إرادة الأطراف، لأن الأصل فى العقود أنها ظاهرة إرادية تعبر عن حرية الاختيار سواء من حيث الإقدام على إبرامها، أو من حيث مناقشة شروطها بين الأطراف، إلا أن تزايد النشاط الاقتصادى فى حياة الأشخاص أفرز نوعاً جديداً من العقود فى المجتمع قيدت من حرية أحد الأطراف فى مناقشة الشروط التى تتضمنها، فنظراً لقيام أحد المتعاقدين بتنظيم عدد كبير من العقود من نفس النوع، فإنه يحدد شروطاً موحدة لهذه العقود ويقوم بعرضها على المتعاملين معه ولا يكون أمامهم سوى أن يقبلوا هذه الشروط مجتمعة، أو أن يرفضوها دون مناقشة.

أحدث استخدام الوسائط الإلكترونية فى إبرام التصرفات فراغات قانونية نظراً لاختلاف طبيعة الطريقة التى يتم من خلالها إبرام التصرف عن طبيعة الطريقة التقليدية المعروفة، ولتفادى تلك الفراغات القانونية التجأ الأشخاص إلى تنظيم اتفاقيات فيما بينهم لقبول ما يستخرج عن الوسائط الإلكترونية من محررات فى الإثبات. وتعتبر

الاتفاقيات التى يبرمها قطاع البنوك مع العملاء أولى الاتفاقيات التى تناولت هذا الموضوع، ويعد تعميم شبكة الاتصالات الحديثة "الإنترنت" وإصدار تشريعات تعترف بحجية عناصر المحرر الإلكتروني، أخذ الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الشبكة لإتمام تصرفاتهم فى إبرام اتفاقيات فيما بينهم لتقرير أدلتهم الإلكترونية. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر صحيحة وفق ما سبق بيانه، إلا أن إبرامها منتقد فى بعض الأحيان لأنها تحمل فى طياتها شروطاً تعسفية تضر بمصالح أحد الأطراف "وهو الطرف الضعيف".

وخلاصة القول أنه يتعين أن يكون للقضاء دور واسع فى تفسير شروط تلك العقود مراعيًا فى ذلك المركز الاقتصادى الفنى للمتعاقدين.

المطلب الثانى

عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه

التحدى الثانى الذى قد يواجه اتفاق الأطراف الذى ينظم حجية للتوقيع الإلكتروني اصطدامه بمبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه. فكما هو معلوم أن الأصل أن يقدم من يقع عليه عبء الإثبات دليلاً صادراً عن خصمه حتى يستطيع أن يثبت ادعائه، فالدليل الذى يقدم إلى القاضى ضد الخصم يجب أن يكون صادراً عن حتى يكون دليلاً ضده^(١) لذا فإن الدليل المقدم ضد الخصم لا يقبل فى الدعوى إذا كان من صنع المدعى، كأن يكون الدليل مجرد أقوال تفوه بها، أو ادعاءات مرسلة تقوم بها كورقة من صنعه، أو مذكرة دونها بنفسه ليحتج بها على الغير وهذا المبدأ مقرر فى الشريعة الإسلامية منذ أمد طويل، فعن ابن عباس - أن النبى - صلى الله عليه وسلم قال " لو يعطى الناس بدعواهم لأدعى إناساً دماء رجال وأموالهم ".

غير أن المشرع المصرى - استثناء من مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه - أجاز للمدعى أن يستند فى بعض الحالات على دليل صدر عنه لإثبات دعواه، وهذه الحالات يمكن إجمالها فى النقاط التالية:

أولاً: ما نصت عليه المادة ٧.ب من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ (المقابلة للمادة ١٧ من قانون التجارة القديم) بشأن حجية الدفاتر التجارية فى المنازعات التى تنشأ بين التجار، فالبيانات الواردة فى هذه الدفاتر، إذا استوفت الشروط

1 - المادة ١٥.٢ من القانون المدنى المصرى .

التي تطلبها القانون لذلك، تكون حجة لصاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر، إلا إذا نقضها هذا الأخير ببيانات واردة بدفاتره، أو أقام الدليل بأى وسيلة أخرى على عدم صحتها.

ثانياً: ما نصت عليه المادة ١٧ / ١ من قانون الإثبات والتي تنص على أنه "دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار غير أن البيانات المثبتة فيها عما ورده التجار تصلح أساساً يميز للقاضي أن يوجه اليمين المتممة إلى أى من الطرفين وذلك فيما يجوز إثباته بالبينة، وتكون دفاتر التجارة حجة على هؤلاء التجار، ولكن إذا كانت هذه الدفاتر المنتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزىء ما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضاً لدعواه".

ثالثاً: ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإثبات الخاصة بامتناع الخصم من تقديم ورقة يلزمه القانون بتقديمها، وتنص على أنه "إذا لم يقدم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذى حددته المحكمة، أو امتنع من حلف اليمين المذكور اعتبرت صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه "ويلاحظ أن تلك المادة تفرق بين قرضين :

الأول: تقديم الخصم صورة من المحرر التى يطالب خصمه بتقديم نسختها الأصلية، فى هذا الفرض تعتبر صورة المحرر المقدمة من الخصم مكتملة مطابقة للأصل الذى امتنع الخصم الآخر من تقديمه للمحكمة، وهذا الفرض لا يعد استثناءً على مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه، ذلك أن صورة المحرر الذى قدمها الخصم للمدعى تعتبر فأنها صادرة

عن الخصم المكلف بتقديم الأصل وليس عن الخصم الذى يتمسك بالصورة .

الثانى: فى حال لم يقدم الخصم صورة من أصل المحرر - كما هو الحال فى الفرض الأول- وإنما قول مرسل يصف به شكل المحرر وموضوعه ، وقد أجاز المشرع للقاضى الأخذ بالقول الصادر عن الخصم إذا امتنع الخصم الآخر عن تقديم أصل المحرر ، ويتوافر فى هذا الفرض الاستثناء على مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه ، إذ يجيز المشرع الأخذ بما صدر عن الخصم من قول فيما يتعلق بشكل وموضوع المحرر عند امتناع الخصم الآخر عن تقديم نسخة المحرر الأصلية .

وقوف مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه عائقاً أمام مستخرجات الوسائط الإلكترونية .

قد يقف مبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه - فى بعض الحالات - عائقاً أمام الأدلة المستخرجة عن الحاسب الآلى وبالتالى عدم الاعتراف بحجيتها فى الإثبات، وسند ذلك أن الحاسب الآلى يخضع لإرادة وإشارف الحجية التى تستخدمه وبالتالى فإن هذه الجهة يمكن إعداده على وضعية نصب فى النهاية لمصلحتها، فالمهام التى يؤدها الحاسب الآلى تخضع للتعليقات التى يغذ بها المبرمج له، لذا فإنه يمكن لهذا الأخير التحكم بهذه التعليقات وبالطريقة التى يريدها، ومن هذا المنطلق قد يقال أن المستخرجات الناجمة عن الحاسب الآلى هى من صنع من يشرف عليه، وبالتالى لا يجوز له استخدام المستخرجات الناجمة عنه كدليل لإثبات تصرف قانونى معين.

والمثال الواقعى على ذلك يتعلق باستخدام الدليل الصادر عن جهاز الصراف الآلى (A.TM) فالشريط الورقى الذى يستخرج من جهاز الصراف الآلى (أو الذكرة

الإلكترونية التي يخزن عليها العمليات البنكية التي قام بها العميل) قد يستخدمه البنك كدليل لإثبات التصرف الذي قام به العميل ، إلا أن هذا الدليل - الشريط الورقي ، أو الذاكرة الإلكترونية ، وإن كان موقع الكترونياً قد يكون محلاً للطعن ، فقد يدعى العميل بأن هذا الدليل من صنع البنك على أساس أن جهاز الصراف الآلى الذى استخرج عنه الدليل يخضع فى استعماله لإشراف وتوجيهات البنك ، وبالتالي هو الوحيد الذى يمكن أن يتحكم بما يستخرج عنه من أدلة، لهذا السبب لا يجوز له الاستعانة بالشريط الورقى ، أو الذاكرة الإلكترونية لأنهما من صناعة، وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه.

وكذلك قد يقف هذا المبدأ - عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه - عائقاً أمام العقود التى تبرم على الوسائط الإلكترونية، فقد يكون طرفى العقد غير متكافئين بالخبرة فى إبرام العقود الإلكترونية عموماً وتوقيعها الكترونياً خصوصاً، فأحد أطراف العقد قد يكون محترفاً بحيث يستطيع تسجيل عقود على دعامات الكترونية بفضل خبرته الفنية فى النظام المعلوماتى، وكذلك تخزينها واسترجاعها وقت الحاجة إليها، بينما قد يكون الطرف الآخر ليس بهذه المهارة الفنية والخبرة المعلوماتية وبالتالي عدم تمكنه من تخزين تصرفاته، وبناء على ذلك قد يتمسك هذا الأخير فى مواجهه خصمه الذى يملك الدليل الإلكتروني بمبدأ عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه.

موقف القضاء :

فى إحدى القضايا التى عرضت على محكمة (Sete) الفرنسية^(١) قضت بعدم قبول الشرط الورقى الصادر عن جهاز الصراف الآلى كدليل لإثبات لاعتباره من صنع من يتمسك به، وفيما يلى وقائع تلك الدعوى.

1 - د / عيسى غسان عبد الله المرجع السابق ص ٢٨٤ .

فتحت إحدى المؤسسات المالية في فرنسا "مؤسسة Credicas" اعتماداً بمبلغ أربعة آلاف فرنك فرنسي للسيدة "Brisson" وقد قامت هذه السيدة بسحب المبلغ عن طريق جهاز الصراف الآلى، وفي وقت السداد طالبت المؤسسة السيدة "Brisson" بدفع المبلغ المستحق عليها، إلا أنها تمتعت عن الدفع مدعيه بأنها لم تقم بسحب مما اضطر المؤسسة إلى إقامة دعوى ضدها لإلزامها بدفع مبلغ الأربعة آلاف فرنك، وقد قدمت المؤسسة للقاضي الشريط الورقى الصادر عن جهاز الصراف الآلى الذى يثبت عملية السحب ومبلغها وتاريخها ومكانها.

إلا أن محكمة (Sete) قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٨٤ برد دعوى المؤسسة، مسببة هذا الرد بأنه طبقاً للمادة ١٣١٥ من القانون المدنى من يطلب تنفيذ التزام عليه إثباته، وأنه طبقاً للمادة ١٣٢٢ من القانون المدنى أن إثبات التزام المقترض بالدفع لا يكون إلا بدليل موقع من المدين يثبت استخدامه لجزء، أو لكل مبلغ الائتمان المتفق عليه، وأن هذا الدليل الموقع من المدين لا يغنى عنه ما أطلقت عليه الشركة اسم "التوقيع المعلوماتى" الصادر عن جهاز تملك المؤسسة السيطرة عليه، وليس صادر عن المدعى كما هو مطلوب.

وكما هو واضح من قرار الحكم، أن المحكمة رفضت دعوى مؤسسة "Credicas" على أساس أن دليل الإثبات المقدم هو من صنع المؤسسة، إذ نظرت للشريط الورقى الصادر عن الصراف الآلى أنه ناتج عن برجة هذا الجهاز الخاضع لسيطرة المؤسسة وحدها، ونرى أن ما انتهت إليه المحكمة قد جانب الصواب، لأنه أخذ بظاهر الأمور التقنية دون التمعن في عملية السحب برمتها، والقول باستقلالية جهاز الصرف الآلى عن مستخدميه قول غير سديد من الناحيتين الفنية والقانونية.

فواقع عملية سحب النقود من جهاز الصراف الآلى يثبت أن الشريط الورقى لا يصدر عنه وحده، وإنما هى عملية مشتركة ما بين جهاز الصراف الآلى والشخصى المستعمل له وهو حامل البطاقة الإلكترونية، فهذا الأخير يدخل البطاقة الإلكترونية الخاصة فى فتحة جهاز الصراف الآلى وبعد أن يتصرف عليها الجهاز يطلب من الشخص إدخال الرقم السرى الخاص بالبطاقة - والذى عادة يتكون من أربعة أرقام لا يعرفها سوى حائز البطاقة - ليتأكد من أنه مالك البطاقة ولإثبات العملية المصرفية التى سوف يقوم بها، وبعد إعطاء الجهاز الرقم الصحيح للجهاز وتعرفه على البطاقة يعرض الجهاز الخدمات التى يمكن القيام بها - قبل سحب ، أو إيداع النقود ، أو تحويلها من حساب آخر - وبعد اختيار الخدمة المرغوبة واتمامها، يقوم الجهاز بإخراج شريط ورقي يوضح نوع الخدمة التى تمت وقيمتها وزمانها، كما أن الجهاز يقوم بالاحتفاظ بنسخة من هذا الشريط الورقى على قاعدة البيانات الخاصة به ، أو على شريط ورقي آخر، وذلك حسب نوع الجهاز المستخدم، هذه الخطوات تؤكد أن الشريط الورقى هو نتاج عمل مشترك ما بين المستخدم (العميل) وجهاز الصراف الآلى، وهذا ما انتهت إليه محكمة استئناف (مونبلييه) فى حكمها الصادر بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٨٧ والذى نقض قرار محكمة (Sete) السابق فقد أخذت محكمة (مونبلييه) بحجية الشريط الورقى الصادر عن جهاز الصراف الآلى، وسببت ذلك بالقول بأن حامل البطاقة هو الذى قام باستخدامها وإدخال الرقم الخاص بها وهذا ما يدل على رضائه وقبوله سحب المبلغ المسجل على الشريط الورقى، وأن المؤسسة المالية قد أتت بإثبات كاف على ديونها، وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية حكم محكمة (مونبلييه) فى عام ١٩٨٩^(١).

1 - مشار إليه فى القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني عيسى غسان عبد الله (المرجع السابق) ص ٢٨٤ .

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نتناول موضوعات منها ما عرض له قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بخصوص الإثبات وطرقه وخاصة استلزام الكتابة لإثبات بعض العقود التجارية وهى تعد استثناء على مبدأ الإثبات الحر فى المواد التجارية، والتجارة الإلكترونية وعقودها وتكوينها وإثباتها والتوقيع الإلكتروني والذي يعد من الأمور المستحدثة التى فرضت نفسها بقوة خلال الحقبة الأخيرة وحجته فى إثبات عقود التجارة الإلكترونية وذلك نتيجة للمستجدات التى فرضتها الأنظمة الحديثة للاتصال فهذه التجارة تعد هى السبب الأول والرئيسى فى ظهور هذه المستجدات من توقيع وكتابة ومحرر صبغت جميعها بالصفة الإلكترونية.

فالإثبات هو الوسيلة العملية التى بموجبها يحافظ الأشخاص على حقوقهم ومصالحهم، كما أنه يعد الوسيلة الضرورية التى يعول عليها القاضى عند بحثه عن الحقيقة.

وفى الأونة الأخيرة أثرت تساؤلات قانونية حول مدى قبول الأدلة التى تستخدم فى تكوينها وسائط الكترونية فى الإثبات. فنشأ عن تطور تكنولوجيا المعلومات واستخدامها فى معالجة البيانات ظهرت للواقع العملى وسائط حديثة فى إبرام التصرفات القانونية مختلفة عن الوسائل التى اعتاد الأشخاص على استخدامها، ومع دخولها الحيز الفعلى للاستخدام، ظهرت مصطلحات جديدة فى المجال القانونى لم تكن معروفة من قبل أوجدت تحديات جديدة على الصعيد القانونى تمثلت فى عدم مقدرة

القواعد القانونية الحالية على استيعاب هذه المصطلحات المستحدثة، وهو ما يدعو إلى ضرورة تطوير هذه القواعد لكي تستوعب المصطلحات المستحدثة.

وفي نهاية بحثنا لهذا الموضوع توصلنا إلى عدة نتائج نعرض لها على النحو الآتي:

١ - للإثبات في المواد التجارية ذاتية خاصة عن تلك المقررة في قواعد القانون

المدنى وخاصة ما يتعلق بالكتابة وشهادة الشهود.

٢ - ولئن كان الأصل في الإثبات في المواد التجارية هو مبدأ الإثبات الحر إلا أن

قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ استلزم الكتابة سواء للإثبات ، أو

الصحة في بعض التصرفات القانونية ومنها عقد تكوين الشركة وعقود

قانون التجارة البحرى وعقد بيع ورهن وتأجير المحل التجارى وعقود

وكالة العقود وعقد نقل التكنولوجيا والأوراق التجارية.

٣ - التجارة الإلكترونية هى نوع من التجارة التى تتم بالاتصال عن بعد ، أو

الاتصال المباشر، بواسطة وسائل ووسائط الكترونية عن طريق استخدام

شبكة الإنترنت من أجل إبرام العقود، وهى تتم بدون مستندات ورقية فى

الإبرام.

٤ - التجارة الإلكترونية يمكن تقسيمها إلى عدم أقسام تجارة الأعمال مع

الأعمال B2B وفى تلك التى تتم بين الشركات بعضها البعض، وتجارة

الأعمال مع المستهلكين B2C وهى التى تتم بين الشركات ، أو الموردين

والمستهلكين، وتجارة بين معدة الأعمال ، أو المستهلكين وبين الحكومة B2G

أو C2G وهى ما يطلق عليها الحكومة الإلكترونية وأخيراً التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال، أو العملاء ، أو الحكومات وبين البنوك.

٥- التجارة الإلكترونية لها مزايا عديدة أهمها توفير النفقات والوقت والجهد مقارنة بالتجارة الإلكترونية إلا أن لها بعض العيوب أهمها عدم توافر الثقة بين التجار والعملاء وعدم توافر الأمان فى التعاملات الإلكترونية ويرجع ذلك للعديد من العوائق الفنية والتقنية التى تنقص من الحماية الكافية لمنع التطفل على البيانات الشخصية للأفراد واستخدامها بطرق غير مشروعة.

٦- عقد التجارة الإلكترونية هو عقد يتم عن بعد دون المثل المادى لأطرافه وذلك باستخدام وسائل ووسائط الكترونية تسمح بافتراض ذلك الوجود المادى، ومن خلاله يتلاقى الإيجاب والقبول عبر شبكة الإنترنت، وأنها تمكن أن تكون عقود إذعان ويمكن أن تكون عقود مساومة وفق ظروف كل عقد على حدة، وتستلزم عقود التجارة الإلكترونية وجود توقيعات الكترونية منسوبة لأطراف العقد وهى السمة الرئيسية لهذه العقود نظر لطبيعتها الإلكترونية.

ونظراً لأن التوقيع الإلكتروني من المستحدثات التى فرضتها مقتضيات التجارة الإلكترونية، فقد صدرت تشريعات دولية وإقليمية نظمت أحكام التوقيع الإلكتروني لتوضيح أحكامه لإزالة الغموض على هذا المستحدث على الفكر القانونى وبينت ماهيته، ومن بين هذه القوانين، قانون الأونستيرال النموذجى الصادر عام ٩٩٦ بشأن تنظيم التجارة الإلكترونية، وقانون الأونستيرال النموذجى الصادر عام ١٠٠٢

بشأن التوقيعات الإلكترونية، وما أصدرته المفوضية الأوروبية من أحكام التوجيه الأوروبي رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن التوقيعات الإلكترونية، والتشريع الفدرالى الأمريكى لعام ٢٠٠٢... بشأن التوقيعات الإلكترونية فى التجارة الداخلية والدولية، والقانون الفرنسى رقم ٢٣. لسنة ٢٠٠٢... بشأن تطوير قواعد الإثبات لتكنولوجيا المعلومات والتوقيع الإلكتروني، والقانون التونسى رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢... فى شأن المبادلات والتجارة الإلكترونية، والقانون الأردنى المتعلق بالمعاملات والتجارة الإلكترونية رقم ٨٥ لسنة ٨٠٠٢، وقانون إمارة دى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ وفى مصر صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٤٠٠٢ بشأن التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٧- التوقيع الإلكتروني عبارة عن مجموعة من الحروف ، أو الأرقام ، أو الرموز ، أو الأصوات ، أو أى معالجة الكترونية أخرى، تعبر عن رضا أطراف التصرف القانونى، بحيث يميز ويحدد هو به شخص موقعه وللتوقيع الإلكتروني صور شتى.

٨- إثبات التوقيعات الإلكترونية يصطدم بكثير من العقبات الفنية والقانونية وذلك فى ظل غياب نصوص تشريعية تنظيم الإثبات الإلكتروني، ومحاولة لإزالة هذه العقبات التجأ البعض إلى فكرة مرونة القواعد التقليدية فى الإثبات، وذلك للأخذ بالتوقيع الإلكتروني لحجة ودليل فى الإثبات من خلال محاولة الاستعانة بالاستثناءات الواردة على قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة ، أو الاستعانة بالاتفاقات المبرمة بين أطراف العقد الإلكتروني

والتي تنظم حجية للتوقيع الإلكتروني غير هذا وإن كان يسهم في التوصل إلى حلول فعلية يمكن أن تزيل هذه العقبات القانونية إلا أنها حلول جزئية ومحدودة وغير مستقرة تعجز عن توفير بنية قانونية للتوقيع الإلكتروني تكفل حماية كاملة لحقوق الأطراف المتعاقدة عبر شبكة الإنترنت من خلال التجارة الإلكترونية.

٩- لكي يتمتع التوقيع الإلكتروني بذات الحجية المقررة للتوقيع التقليدي يجب أن تتوافر الشروط القانونية والضوابط الفنية التي تجعل منه توقيعاً موثقاً به ومحمياً وجدير بالتعويل عليه ووجود طرف ثالث مما يدين أطراف التصرف القانوني بعمل كجهة مصادقة وذلك من خلال شهادة الكترونية يصدرها تحوى مجموعة من البيانات وظيفتها تأكيد العلاقة بين الموقع وتوقيعه الإلكتروني والتحقق من مضمون التعامل بين الأطراف المتعاقدة.

١٠- نطاق تطبيق التوقيع الإلكتروني ينحصر حسب أحكام التشريعات التي نظمتها في التصرفات القانونية التي لا تكون الكتابة مطلوبة بها إلا للإثبات، بمعنى أن التصرفات التي تعد الكتابة بها ركناً أساسياً لانعقادها من ذلك عقد الرهن الرسمي والهبة فإنها تخرج من نطاق تطبيق التوقيع الإلكتروني ومثل هذه الحالات وغيرها لا يجوز تنظيمها عبر الوسائط الإلكترونية، وهناك تصرفات استبعدتها التشريعات التي نظمت الإثبات الإلكتروني

من نطاق تطبيقها، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الشكليات التى تنظمها هذه التشريعات لتلك التصرفات، وإن كانت بعض التشريعات منها المصرى والفرنسى قد تناولت تنظيم محررات رسمية على وسائط الكترونية إلا أنها لم تصدر اللوائح التنفيذية لهذه التشريعات.

أهم التوصيات:

بعد أن تم الانتهاء - بفضل الله تعالى وحده - من كتابة هذه الرسالة وتم التوصل إلى الغاية التى من أجلها شرعنا فى بحث موضوع الإثبات المستحدثة فى المواد التجارية توصلنا إلى عدم توصيات.

- ١ - نهيب بالمشرع أن يسارع فى إصدار قانون التجارة الإلكترونية بعدما أصدر قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل دور تلك الهيئة، وكذلك إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لإمكان تنظيم المحررات الرسمية على وسائط إلكترونية.
- ٢ - عقد ندوات ودورات تدريبية لرجال القضاء بغرض إعداد كوادر قضائية تتمتع بوعى معلوماتى وتستطيع مسايرة المستجدات فى مجال التجارة الإلكترونية وملاحقة التطور الهائل فى مجال تقنيات الاتصال الحديثة، وذلك لمسايرة التشريع الذى صدر بشأن المحاكم الاقتصادية.

قائمة بأهم المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- المراجع العامة:

١ - أحمد إبراهيم بك

- طرق الإثبات الشرعية - طبعة نادى القضاة ١٩٨٥.
- ومذكرة مبتدئة في بيان الألتزمات وما يتعلق بها من الأحكام فى الشرع الاسلامى - مكتبة عبد الله وهبة القاهرة ١٩٩٤.
- طرق القضاء فى الشريعة الإسلامية .

٢ - د / أحمد أبو الوفاء

- التعليق على نصوص قانون الإثبات - منشأة المعارف ١٩٧٨ .

٣ - د / أحمد عبد الكريم سلامة

- القانون الدولي الخاص النوعي - دار النهضة العربية.

٤ - د / أحمد نشأت بك

- رسالة الإثبات فى التعهدات مطبعة الاعتماد ١٩٥٠ .

٥ - د / إسماعيل غانم

- النظرية العامة فى الالتزام ١٩٦٦ .

٦ - د / أمين محمد بدر

- الأوراق التجارية في التشريع المصري - المطبعة العالمية ١٩٥٢.
- بحث خاص في دور تذكرة الشحن في الإثبات منشور بمجلة مصر المعاصرة العدد ٢٧٣ .

٧- د/ توفيق حسن فرج

- قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - الدار الجامعية ١٩٥٢ .

٨- د/ ثروت عبد الرحيم

- القانون التجاري - طبعة نادى القضاة-١٩٨٢ .

٩- د/ جلال العدوى

- مبادئ الإثبات في المسائل المدنية والتجارية بدون سنة أو دار نشر .

١- د/ جلال وفاء البدرى محمد

- المبادئ العامة في القانون التجارى - دار الجامعة الجديدة للنشر طبعة ١٩٩٥ .

- القانون البحرى الجديد مكتبه ومطبعة الإشعاع ١٩٩٢ .

١١- د/ جميل الشرقاوى

- الإثبات في المواد المدنية - دار النهضة العربية الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢ .

١٢- د/ حسام الدين الأهوانى

- النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام دار النهضة العربية سنة ٢٠٠٢

١٣- د / حسين فتحي عثمان

- محاضرات في قانون التجارة مطبعه جامعه طنطا الكتاب الجامعى

سنه ٥٠٠٢

- الوجيز فى الأوراق التجارية طبعة ٨٠٠٢ بدون دار نشر.

١٤- د / حفيظة الحداد

- الموجز في القانون الدولي الخاص الكتاب الثاني - منشورات الحلبي بيروت

لبنان ٣٠٠٢ .

١٥- د / حلمى بهجت بدوى

- أصول الالتزامات - طبعة ١٩٤٣ .

١٦- د / حمدي عبد الرحمن

- المدخل للعلوم القانونية ج ١ نظرية العقد - دار النهضة العربية

١٩٩٦/١٩٩٧ .

١٧- د / رضا السيد عبد الحميد

- إنهاء وكالة العقود - مطبعة قباء ٣٠٠٢ .

- الأوراق التجارية فى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ القسم الأول

الكمبيالة - دار النهضة العربية طبعة ٥٠٠٢ .

١٨- د / سليمان مرقس

- الوافي في شرح القانون المدني أصول الإثبات واجراءاته المجلد الأول الأدلة المطلقة - المنشورات الحقوقية صادر بيروت لبنان ١٩٩١ .

١٩ - سمير عيد السيد تناغو

- أحكام الالتزام والإثبات النظرية العامة للإثبات دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٧ .

٢٠ - د / صوفي أبو طالب

- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية - دار النهضة العربية - ١٩٨٨ .

٢١ - د / عبد الرزاق السنهوري

- الوسيط في شرح القانون المدني ج ١ مصادر الالتزام طبعة خاصة بنادي القضاة سنة ١٩٨١ .
- ج ٢ المجلد الأول في الإثبات - دار النهضة العربية - طبعة خاصة بنادي القضاة سنة ١٩٨٢ .

٢٢ - د / عبد السلام ذهني بك

- القانون التجاري - مطبعة الاعتماد ١٩٢٧ .

٢٣ - د / عبد المنعم فرج الصدة

- الإثبات في المواد المدنية - مطبعة مصطفى ١٩٥٢ .

٢٤- د / عبد الودود يحيى

- دروس في قانون الإثبات - بدون دار نشر ١٩٩٩.

٢٥- د/ على الزينى

- أصول القانون التجارى الجزء الأول طبعه وزاره المعارف العمومية بالمطابع الأميرية ١٩٣٥.

٢٦- د/ على جمال الدين عوض

- القانون البحرى - دار النهضة العربية طبعة نادى القضاة.

٢٧- د/ فتحى والى

- قانون القضاء المدنى - مطبعة جامعه القاهرة طبعه خاصة لنادى القضاة سنه ١٩٨٠..

٢٨- د / محسن شفيق

- الوسيط في القانون التجارى المصرى ج ١؛ مكتبة النهضة المصرية.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولى للبضائع دراسة مقارنة في قانون التجارة - دار النهضة العربية ١٩٧٧ .

٢٩- محمد إبراهيم موسى

- الوجيز فى القانون البحرى والجوى مطبعة جامعه طنطا ٩٠٠٢.

٣- الشيخ / محمد ابوزهرة

- الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية - بدون دار نشر ١٩٧٧.

٣١- د/ محمد محمود عبد الرحمن

- المدخل للعلوم القانونية نظريه القانون طبعه ١٩٩٦-١٩٩٧ بدون دار نشر.

٣٢- د/ محمود جمال الدين زكى

- الوجيز في النظرية العامة في الالتزامات ١٩٨٨ .

٣٣- د/ محمود سمير الشرقاوى

- القانون التجارى ج ٢ الشركات دار النهضة العربية طبعه ١٩٩٧ .
- دراسة خاصة لعقد البيع الدولى للبضائع دار النهضة العربية طبعه ١٩٩٢ .

٣٤ - د / مصطفى كمال طه

- مبادئ القانون التجارى - مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٧٩ .

٢- المراجع المتخصصة باللغة العربية:

١- د / أسامة أبو الحسن مجاهد

- خصوصية التعاقد عبر الانترنت دار النهضة العربية ٢٠٠٢ . . .

٢- د / أسامة أحمد شوقي المليجي

- استخدام مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة وإثره على قواعد الإثبات المدني - دار النهضة العربية ٢٠٠٤ .

٣- د / أسامة أحمد بدر

- حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني - دار الجامعة الجديدة للنشر سنة ٢٠٠٤ .

- الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون - دار النهضة العربية سنة ٢٠٠٣ .

- قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارة الإلكترونية ٢٠٠٥ .

٤- أسامة أبو الحسن مجاهد

- خصوصية التعاقد عبر الانترنت - دار النهضة العربية طبعة ٢٠٠٢ . . .

٥- د / حسن عبد الباسط جميعي

- إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت - دار النهضة العربية ٢٠٠٢ . . .

٦- د / خالد مصطفى فهمي

- النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء التشريعات العربية والاتفاقات الدولية دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٧ .

٧- د / سعيد قنديل

- التوقيع الإلكتروني - دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية .
- ٨- د / سمير برهان
- أبرام العقد في التجارة الإلكترونية - بدون دار نشر .
- ٩- د / سمير حامد عبد العزيز الجمال
- التعاقد عبر تقنيات الاتصالات الحديثة دراسة مقارنة دار النهضة العربية طبعه ٦٠٠٢ .
- ١٠- د / صالح المنزلاوى
- القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية - دار الجامعة الجديدة ٦٠٠٢ .
- ١١- د / طاهر شوقي مؤمن
- عقد البيع الإلكتروني دار النهضة العربية ٧٠٠٢ .
- ١٢- د / فتحي عبد الرحيم عبد الله
- العناصر المكونة للعقد - بدون دار وسنة نشر .
- ١٣- د / قدري عبد الفتاح الشهاوى
- قانون التوقيع الإلكتروني و لائحة التنفيذية في التشريع المصري والعربي والأجنبي - دار النهضة العربية طبعة ٥٠٠٢ .
- ١٤- د / محمد المرسى زهره
- الحماية المدنية للتجارة الإلكترونية - دار النهضة العربية الطبعة الأولى سنة ٨٠٠٢ .
- ١٥- د / محمد بلال الزغبى
- الحاسوب والبرمجيات الجاهزة - دار وائل للنشر .

١٦- د / محمد حسن قاسم

• التعاقد عن بعد - دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية.

١٧- د / محمد حسن منصور

• المسؤولية الالكترونية - دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية.

١٨- د / نجوى أبو هيبه

• التوقيع الالكتروني ومدى حجيه في الإثبات - دار النهضة العربية ٤٠٠٢ .

٣- الأبحاث:

١- د/ عيسى غسان عبد الله القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني رسالة مقدمة

الnil درجة الدكتوراة في الحقوق جامعة عين شمس عام ٦٠٠٢ .

٢- د/ مراد محمود يوسف مطلق التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني

رسالة كتورة في الحقوق جامعة عين شمس عام ٧٠٠٢ .

٣- الباحث عادل غانم التوقيع الإلكتروني ومدى حجته في عقود التجارة

الإلكترونية بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون جامعة القاهرة عام

٨٠٠٢ .

٤- د/ محمد أحمد محمد نور جستينيه مدى حجيه التوقيع الإلكتروني في عقود

التجارة الإلكترونيه رسالة دكتوراة جامعه القاهرة سنه ٥٠٠٢

٥- د/ اشرف وفا محمد عقود التجارة الإلكترونيه في القانون الدولي الخاص بحث

مقدم إلى مؤتمر الاتجاهات الحديثة في معاملات التجارة الإلكترونيه والذي

عقد بالقاهرة بجامعة الدول العربية خلال الفترة من ١٧ - ١٨ يناير ٤٠٠٢ .

٤- القوانين والاتفاقيات والأعمال التحضيرية:

- قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإثبات وقانون التجارة وقانون التوقيع الإلكتروني والمذكرات الإيضاحية المتعلقة بها وجميع الأعمال التحضيرية المتعلقة بها، إدارة التشريع بوزارة العدل.
- مجموعه الأعمال التحضيرية للقانون المدني.
- قانون التجارة البحرية
- قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
- قانون التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئته صناعه تكنولوجيا المعلومات.
- قانون الأنسيترال رقم ١/ ١٦٢.
- مجله الأحكام العدليه الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٨.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع "اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٠".

٥- مجموعات الأحكام:

- مجموعه القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد المدنية (مجموعه عمر) الجزء الأول.
- مجموعه الأحكام الصادرة عن المكتب الفني لمحكمة النقض.

٦- المعاجم والقواميس:

- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازى، دار التنوير العربى، بيروت، لبنان بدون سنة نشر.
- قاموس لسان العرب.
- القاموس المحيط.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

- *Bauchurbery (L): Internet et Commerce électronique- premiere Edition - Paris Delmas -1999-h 9.3.*
- *Michael S.Baum & Henry H.Perritt, Electronic Contracting, Op, cit.*
- *L.Costes , Les Nouvelles regles d attribution d addresses, B. Lamy, av ,1997*
- *MoreLila formation bu. Contrr SA foce obligatiore course De Doctorat paris 1..4 :*
- *Valerie SEDALLIAN: Preuveet signature electronique. Jurisccm*
- *Net Paris, 9 mai 2... , sur le siteL*
- *jean Mare Mousseron : Technique contractuelle. Editions frAcis LEFEBVRE, 2edition,1999,p.139 ets*
- *Thibault VERBIEST: La protection juridiquus du cyber consommateur, Litec, paris,2..2,p.8. .*

المراجع من شبكه المعلومات الدولية واهم مواقع الأنترنت :

- *المجلة التاريخية الجديدة للقانون الفرنسي وغيره سنة ١٩٠٩*

La nouvelle Revue Historique

Revue De Deux Mondes 19.9 3e

• *مجلة العالمين*

- *Organization for Economic Cooperation &Development*
<http://www.oecd.org>
- *World Trade Organization lo Organization mondial du commerce*
<http://www.wto.org>
- *International Chamber of Commerce*
<http://www.iccwbo.org>

- *محاذير الشراء الإلكتروني بحث للدكتور/ جميل حلمي منشور على الموقع*

الإلكتروني

- WWW.islamonla.net/arabic/elconomics/2..3/2/articale.2shtml
- http://www.uncitral.org/en_hdex.htm

- د/ عبد الله الخشروم، قانون المعاملات الإلكترونية لعام ١٠٠٢، وأثره في عمليات

البنوك. بحث منشور في موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة بالموقع :

<http://www.ar.wikipedia.org/wiki>

- الموقع الإلكتروني للحكومة المصرية

WWW.elhokom.gov.eg

- <http://www.ec.euroqa.eu>
- <http://www.Lexinter.net> Electronica / signature
- <http://www.juriscon.Not/chr/fr2....5.9.ht>